

الأزمة الليبية بين الإرث السياسي وثقافة الشرعية الانتخابية

الدكتورة سهام بن علّال بن رحو

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية

الملخص

يوصف الملف الليبي عادة بالمعقد، والواقع أنّ هذا الملف وصل إلى هذا الحد من التعقيد ليس بسبب شدة تداخل العقيدة والسياسة والأصول الإثنية في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع الليبي، بقدر ما هو بسبب الرهانات الخارجية والفراغ السياسي والثقافي الذي تركه نظام معمر القذافي، وكذلك بسبب الإمكانات غير المسبوقة التي أعطتها وسائل الاتصال الحديثة للأفراد والمجموعات، في بلد ليست له تجربة النشاط الجمعي والنقابي المستقل، كي يعملوا على تشكيل انتماءاتهم الحقيقية والوهمية، أو الثقافية والمصلحية وإعادة تشكيلها، تقريبا بشكل يومي⁽¹⁾. وفي سياق هذه الفوضى الأمنية والسياسية والإعلامية والتواصلية بشكل عام (أقصد هنا بالفوضى عدم وجود مرجعيات ومبادئ وأطر أخلاقية وقانونية معترف بها من الجميع، تنظم هذه الأنشطة، وتساعد على تقييم أداء الأطراف المشاركة فيها ومساءلتها)، يكاد المراقبون والفاعلون السياسيون يفقدون سبل فهم ما يجري والقدرة على تبسيطه، من أجل تحديد كيفية التأثير في مكوناته باتجاه إخراج ليبيا من الأزمة التي تتخبط فيها الآن. ولهذا السبب أثرت في عنوان هذه الدراسة موضوع الأزمة الليبية بين مشكلة الإرث السياسي وغياب ثقافة الشرعية الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية- أزمة الشرعية الانتخابية- الإرث السياسي.

المقدمة

مع نهاية عام 2017 وبداية عام 2018، تدخل الأزمة الليبية عامها السابع منذ اندلاعها مع ثورة 17 فبراير 2011، وتقترب أزمة الانفصال السياسي بين الشرق والغرب من عامها الرابع منذ أن حدث الانقسام في 2014. وظن البعض في بداية عام 2017 أنه

سوف يمثل نوعا من الانفراج في حالة الانسداد السياسي الموجودة في ليبيا، والتي حالت دون تفعيل الاتفاق السياسي الذي تم توقيعه في مدينة الصخيرات في ديسمبر 2015، وكان هناك سببان رئيسيان لتوقع خروج ليبيا من عنق الزجاجة فيما يتعلق بحالة الانفصال السياسي. السبب الأول، هو التنسيق المشترك الذي تم بين دول جوار ليبيا، مصر، والجزائر، وتونس في نهاية عام 2016، وهو التنسيق الذي عبرت عنه عملية إعادة إحياء آلية دول الجوار للتعامل مع الأزمة الليبية، وهو ما أدى لارتفاع سقف التفاؤل بشأن دور دول الجوار في التأثير على الأطراف المختلفة في الداخل الليبي. السبب الثاني، هو إعلان دول الجوار عن عقد عدد من اللقاءات التي ستجمع بين أطراف النزاع الرئيسية، وعلى رأسها كل من خليفة حفتر وفايز السراج، بهدف التوصل لتفعيل الحل السياسي، وهي اللقاءات التي تمت بالفعل في أوائل عام 2017 في كل من القاهرة وأبوظبي⁽²⁾.

ولكن على الرغم من ارتفاع سقف التوقعات في بدايات العام 2017، لم تقترب الأزمة الليبية من التسوية، ولم تخرج ليبيا من عنق الزجاجة، ولم تحسم ليبيا جدلية التسوية السياسية والتدخل العسكري، وهو ما يعني أن الأزمة الليبية خلال عام 2017 لم تقترب من الحل، ولكنها شهدت عددا من التحولات التي من الممكن أن تكون بمثابة نقاط انطلاق إيجابية لعملية التسوية السياسية، وشهدت أيضا عدداً من النقاط الأخرى التي من الممكن أن تؤدي للمزيد من التصعيد بين الأطراف الليبية المتنازعة⁽³⁾. ومن ثمة طرحت الإشكالية التالية: كيف أثر الموروث السياسي وغياب الشرعية الانتخابية في زيادة حدة الأزمة الليبية؟ وما هي السبل لحلها؟ وقد قسمت هذه الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية هي كالآتي:

1. الخلفية التاريخية للبيئة السياسية الليبية

نالت ليبيا استقلالها بإعلان الدستور الليبي في عام 1951 تحت اسم المملكة الليبية المتحدة تتمتع بنظام فيدرالي يضم ثلاثة ولايات : طرابلس، برقة، وفزان. وفي عام 1963 تم تعديل الدستور وإلغاء النظام الفيدرالي، وأصبحت ليبيا دولة موحدة تحت اسم المملكة الليبية. وفي سبتمبر 1969، وصل القذافي للسلطة من خلال انقلاب عسكري أصر على وصفه بثورة. عطل القذافي الدستور الليبي، وحل البرلمان، وظلت ليبيا بدون دستور أو برلمان طوال فترة حكمه. وقد مرت ليبيا بتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية استثنائية خلال حكم القذافي. ففي عام 1972، منع القذافي تأسيس الأحزاب،

ويعاقب بالإعدام كل من يخالف ذلك. وفي عام 1975 قاد القذافي ما أسماه ثورة شعبية بهدف حل الدولة ومؤسساتها، وأصدر لاحقاً كتابه الأخضر الذي حكم ونظم النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وأعلن في عام 1977 ما أسماه سلطة الشعب، وقيام الجماهيرية الليبية. وفي عام 2003، بدأ النظام في عملية بطيئة لمشروع للإصلاح السياسي (ليبيا الغد) تحت توجيه ورعاية ابن القذافي سيف الإسلام. ورغم التحدث عن التغيير، فإن التيار الإصلاحي قد وُضع تحت ضوابط صارمة، وكانت العملية الإصلاحية تخضع لضوابط مركزية ما جعلها فعلياً مسألة تغييرات هامشية وتجميلية دون أي تغييرات جذرية أو شاملة⁽⁴⁾.

وقد رافقت التحولات السابقة تفاعلات دفعت الشعب الليبي إلى القيام بمجموعة من ردود الفعل والمقاومة السياسية والعسكرية توجت بثورة 17 فبراير 2011 التي أسقطت نظام القذافي، ونقلت ليبيا إلى حقبة تاريخية جديدة⁽⁵⁾.

2. مشكلة الإرث السياسي في ليبيا

من أهم مكبات هذا الإرث الذي ضيّع على الليبيين كثيراً من الوقت والجهد في الإدراك الصحيح لخصائص المرحلة السياسية السائدة حالياً ما يلي:

أ- سمات اقتصادية واجتماعية: ويشترك فيها النظام الليبي السابق مع كل الأنظمة القائمة في الدول الريعية، تلك الأنظمة التي يقوم اقتصادها عادة على منتج تصديري واحد، لا يجند في عملية الإنتاج الكثير من الطاقات والموارد المحلية، لكنه يشمل جميع فئات المجتمع في عملية توزيع المداخل وإن بكثير من التفاوت. لكنّ النظام الليبي السابق كيّف هذه الخاصية بعنصر أيديولوجي تنظيمي داخلي، حوّل هذا النمط من الاقتصاد إلى مفقّر للغالبية العظمى من السكان، وهذا بعكس ما يحدث في بلدان بترولية أخرى. ذلك أنّ نظرية «شركاء لا أجراء» التي كانت تقوم عليها عملية توزيع موارد البترول في ليبيا تمنع عملياً إمكانية مراكمة جزء من هذه الموارد في يد فئة استثمارية خاصة يمكن أن يكون لها، إذا قويت شوكتها، تأثير ثقافي - سياسي، يتعارض مع مصالح المجموعة السياسية الممسكة بإدارة تلك الموارد، أي الممسكة بدواليب الدولة. وبهذه الطريقة منع النظام السابق السكان من الوصول إلى موارد البترول من المدخل الاقتصادي، فارتدوا عليهم مداخل أخرى هي الولاء الأيديولوجي والقرابة والزبونية، ومنع

في الوقت ذاته نشوء قوة اجتماعية - اقتصادية، لديها ثقافة استثمارية إنتاجية. ويذكر أحد المفكرين الليبيين أنه قابل مباشرة بعد سقوط نظام القذافي وبالصدفة أحد كبار المسؤولين الماليين في حكومة المجلس الانتقالي، فسأله ماذا ستفعلون الآن بعائدات النفط؟ فأجابه بشكل عفوي: «والله ما ندري».

ب- سمات سياسية: يعدّ النظام السياسي الليبي السابق بأنه نظام زعامي. وما يقصد بذلك هو أنّ هذا النظام كان وليد تطور تاريخي مميز للكيفية التي كانت تبني بها الظاهرة السياسية. وقد تمثّل هذا التطور في انتقال ليبيا من حالة تعدد ديناميكيات إنتاج الزعامة السياسية (زعامة بدوية محاربة، زعامة دينية طرقية، زعامة عسكرية بيروقراطية حضرية) إلى حالة احتكار لأدوات إنتاج الزعامة ولشريعيتها، وقد تزامن هذا مع بناء مؤسسات الدولة الحديثة الريعية. ومن خصائص النظام الزعامي في الحالة الليبية، وما شابهها من الحالات العربية والإفريقية، أنه يقوم على احتكار السلطة في يد الزعيم وأتباعه المباشرين، ويدير علاقاته مع الباقين الذين يدخلون تحت نفوذه اعتماداً على علاقات تبادل مشخصة، تخضع للمراجعة المستمرة، وتُمرّ عبر روابط مشحونة بقيم ومرجعيات الأخوة والقرابة والجيرة والصدقة والولاء الزبوني. وبذلك فإنّ النظام الزعامي ينفر من نفوذ البيروقراطية ومؤسساتها وكل ما تقوم عليه من قوانين ومرجعيات دستورية تنظّم النشاط السياسي. والسبب هو أنّ الالتزام بالضوابط القانونية المستقلة يقوّض مبدأ احتكار إنتاج الزعامة، ويفتح الباب أمام تشكّل ديناميكيات مستقلة لإنتاج الظاهرة السياسية. وهكذا فإنّ ليبيا لم يكن لها دستور، ومعمر القذافي لم تكن له صفة رسمية في هرم المسؤوليات السياسية، ولا مكانة محددة في تسلسلها، وليست هناك أي قواعد وقوانين يمكن اعتمادها في سلوك مسلكه نحو السلطة. وبسبب ذلك فإنّ الليبيين لم يرثوا من النظام السابق مؤسسات مستقلة عن نفوذ الزعيم وأتباعه، يتدربون فيها على إدارة الشأن العام من خلال النشاط الجمعياتي أو النقابي أو السياسي المستقل.

وعندما تفككت كل المجموعات الأيديولوجية والأمنية والزبونية التي كان النظام الزعامي لمعمر القذافي يعتمد عليها، لم يجد الليبيون الذين قاوموا نظامه أيام الحرب أي إطار ذي مدلول سياسي أو ثقافي عندهم، يواصلون نشاطهم السياسي سلمياً داخله.

ج- سمات ثقافية - سياسية: ومضمونها أنّ تجربة النظام السابق التي قامت على منع نشوء قوى اجتماعية اقتصادية ليبية حرة، ومن ثمّ على منع سريان عائدات النفط إلى نسيج الاقتصاد الليبي بطريقة منتجة، قد ساعدت على إعادة إنتاج مفهوم

تقليدي للدولة، لا يرى فيها سوى المصدر الأعظم للثروة وللمعايير الاجتماعية، ما يجعل من السعي المستمر للسيطرة عليها واحتكارها والاستمتاع بها (بالمفهوم الخلدوني) أمراً بديهياً، كما يعدّ هذا المفهوم أيضاً مصدراً للظلم والقهر، لأنّ الاحتكار الخاص لموارد الدولة يقتضي ممن بيده الحكم ألا يقبل بتداوله. وبما أنّ الليبيين - الغالبية الساحقة - اضطروا لكسب قوتهم أو للحفاظ على أرواحهم وأملاكهم وشرفهم الاجتماعي من خلال الانخراط في ديناميكية النظام السابق، فإنهم تمرسوا بصفة عامة على التفكير في الشأن العام انطلاقاً مما كان يفرضه عليهم هذا النظام، باستخدام الثقافة نفسها والأساليب التي يعمل بها. وقد انعكس ذلك بشكل لافت على دور المثقفين الليبيين ومكانتهم في هذا النظام، إذ أنّ النخبة الديمقراطية والثورية منهم كانت ملاحقة، بينما الأغلبية الساحقة منهم ارتدت إلى وحدات الانتماء الأولية، لحاجتهم إليها في الحماية وأحياناً لكسب قوتهم، ومن ثمّ فقدت الميزة الخاصة لفئة المثقفين، وهي نقد الحياة الاجتماعية وما تقوم عليه من قنوات: كان أعضاء اللجان الثورية والقيادات المحلية وما يسميه القذافي مجالس القبائل وغيرهم، هم الأقوى في التأثير المعنوي في حياة الناس، وكانوا يتحكمون في مؤسسات الأمن وفي مسالك توزيع الموارد والسلع التي يحتاجها المثقفون في حد ذاتهم. ولهذه الأسباب مجتمعة افتقدت ليبيا حلقة مهمة، أدّت دوراً مهماً في تونس ومصر أثناء الثورة والمرحلة التي تلتها، هي حلقة المثقفين النقيدين الذين يناقشون المحلي بأدوات الكوني، ويربطون بين مكونات المجتمع السياسي الثوري، وينشرون داخله مفاهيم المرحلة الانتقالية.

3. الانقسام الاجتماعي والسياسي

عندما انفجر النظام السياسي السابق في وجه أصحابه، وظهر التشطي الاجتماعي والسياسي الكبير لمخلفاته، بدا المشهد الليبي لناظره عبارة عن فسيفساء مكونة من العناصر التالية:

- مجموعات حزبية من مشارب مختلفة، ليس لبعضها أحياناً من وجود على الأرض سوى الاسم وحلقة المؤسس؛
- مجموعات دعوية دينية مختلفة ومقاتلة، لها تاريخ قديم في البلاد وارتباط أيديولوجي وحتى تنظيمي بالخارج، وهذه المجموعات تفتقد إلى رؤى سياسية واضحة خاصة بها بشأن مرحلة ما بعد سقوط النظام؛

- مجموعات محاربة تشكّلت محليا في سياق الصراع المسلّح ضد النظام السابق، من دون أن يجمعها مشروع سياسي موحد، قائم على الاشتراك في الأفكار نفسها؛
- مجموعات قاتلت إلى جانب النظام السابق، ولم يكن يجمع شتاتها سوى كونها تمثّل أتباع الزعيم، وتستفيد من مواقعها في شبكة توزيع الموارد.

لكن جميع هذه القوى تتقاطع في ما بينها على مستوى الفضاءات الجغرافية والقريبة والعقائدية بما يجعل أمر تصنيفها أو الفصل بين مكوناتها مسألة بالغة الصعوبة، وهي تتصارع أيضا في ما بينها من داخل الثقافة السياسية نفسها التي ورثتها عن النظام السابق، وخبرتها طويلاً من مشاركتها بطريقة أو بأخرى في ديناميكيته المنهارة.

ويمكن أن نكمل تعقيدات هذا المشهد بالإشارة إلى أنّ قسمًا من النخبة السياسية الليبية التي استلمت السلطة بعد الثورة، قد عاشت خارج ليبيا لسنوات طويلة، واشتغلت -أحيانا مضطرة - في أطر سياسية أو إعلامية وربما حتى مخبرائية، رعتها قوى إقليمية وعالمية ذات مصالح في ليبيا، تتنافس فيها مع قوى أجنبية أخرى، وهو ما ارتهن العملية السياسية برمتها إلى رغبات داخلية وخارجية شتى، تفتقد عند البعض إلى مقولة المصلحة الإستراتيجية العامة للبلاد.

وفي خضم ذلك، وبفضل جملة التقاطعات التي ذكرناها، والتي يستخدمها السياسيون في كل الاتجاهات، تدخلت القوى الخارجية في توجيه الأحداث في هذا الاتجاه أو ذاك، وأفلت إلى حد ما من يسعى إلى منع بناء الدولة الليبية، ويستخدم العنف والقهر من أجل بلوغ هذا الهدف من التصنيف المواقف لتشخيص ملامحه، وهو مفهوم الإرهاب، وارتبكت الأمم المتحدة في إدارة الملف الليبي والذهاب به إلى بر الأمان، بسبب تعدد المتكلمين باسم هذا الكل المتشظي، والتعارض الحاد للمصالح التي يعلن عنها كل طرف وحرص القوى الإقليمية أو الدولية - بسبب الجوار أو البترول - على ترتيب الحل بما يناسبها⁽⁶⁾.

4. غياب ثقافة الشرعية الانتخابية

من المشكلات التي يبدو أنّ الأمم المتحدة قد عانت وتعاني منها حاليا في إخراج الوضع الليبي من أزمتة، هي غياب أو ضعف أدوات الفعل السياسي لدى الأطراف الليبية. يعني أنّ التاريخ السياسي لليبية، مثلما سبق ذكره، قد أورث السياسيين الليبيين

هشاشة مؤسساتية وأيديولوجية لافتة على مستوى أدوات الفعل التي يعتمدونها في تحقيق أهدافهم.

و تم إثارة هذه النقطة لأنها تبدو اليوم حجر الزاوية في المفاوضات الليبية حول القاعدة الشرعية لمؤسسات المرحلة الانتقالية التي يهرون بها، وهي من جملة المشكلات التي تستخدمها الأطراف المتفاوضة في قبول أو رفض أي تسوية. ويمكننا أن نلاحظ، بناءً على تحليلنا السابق للفراغ السياسي - الثقافي الذي تركه نظام معمر القذافي، أنَّ الليبيين مازالوا إلى اليوم ينظرون إلى الأحزاب بنفس الرؤية التي كان ينظر إليها معمر القذافي وأتباعه، على الرغم من وجود تيار حداثي شعاره إعادة بناء الدولة على قواعد ديمقراطية عصرية.

فخلال انتخابات المؤتمر الوطني كان 44 % فقط ممن فازوا في الانتخابات ينتمون صراحة إلى أحزاب، بينما 64 % قالوا إنهم مستقلون. أمَّا في الانتخابات البرلمانية الثانية فقد تخلَّى الجميع عن التنظيم الحزبي وتقدَّموا إلى الانتخابات بصفة أفراد مستقلين. ويمكن أن نضيف إلى ذلك حالة لجنة الستين التي وان جرى انتخابها، فهي لا تمثل نسبة سكانية أو تيارات فكرية، بل أقاليم غير متوازنة القوة الديمغرافية والاجتماعية.

إنَّ ذلك يعني أنَّ المترشحين للانتخابات لا يرون أنفسهم يدافعون عن أفكار تخرق دوائر القرباة والجيرة والشبكات الزبونية، أي دوائر المعرفة المباشرة التي لا ترتقي في مفاهيمها إلى مستوى فكرة الوطن والمواطنة والدولة الحديثة، وبذلك فهي لا تعبر عن طموحات قوى جديدة ذات مشروع جديد. وفي هذا السياق يصبح المغزى الذي يعطيه السياسيون لهذا النجاح هو أنهم يمثلون - كل من جانبه - دوائر ضيقة جهوية وقربانية وعرقية وطائفية تتعارض شرعيتها مع شرعية الانتخابات، ويمكن من ثمَّ التشكيك بسهولة في قيمتها الاعتبارية والقانونية. وهذا ما تستغله اليوم القوى الخارجية في تنافسها على الموارد الليبية النفطية، وعلى موقعها الإستراتيجي في جنوب المتوسط وبصفتها مدخلًا سريعًا إلى عمق أفريقيا. بالرغم من ذلك، تمكَّن الليبيون من إجراء أول انتخابات حرة في تاريخ بلادهم في جويلية 2012، أفرزت أول مؤتمر وطني عامَّ منتخب، وتمَّ تشكيل حكومة لقيادة المرحلة الانتقالية.

لكن عوامل مثل: 1. الفشل في دمج المسلحين في الجيش والشرطة ومؤسسات الدولة، 2. وسقوط القوى السياسية الليبية في دائرة الاستقطابات الإقليمية والدولية، 3.

وآثار التدخّل الخارجي السلبية، 4. وخشية قوى الثورة من «سرقعة» الطبقة السياسية الليبية إنجازاتهم وتضحياتهم، مع عدم تمكّن هذه القوى من تنظيم نفسها بوصفها قوة موحدة، أدّت إلى شروخ ظلت تتّسع وصولاً إلى إقرار قانون العزل السياسي في ماي 2013 الذي جاء بضغط من الكتائب الثورية التي تحمّلت عبء إطاحة نظام القذافي. وشمل القانون شرائح واسعة جدّاً من القوى والشخصيات السياسية الليبية، وفي خضمّ المزايدات بين معارضي القانون ومؤيديه، توسّع قانون العزل السياسي⁽⁷⁾ نكايّة ليشمل شخصيات ما كان ينبغي أن تُشمل⁽⁸⁾. لقد أدّى نشوء مخاوف متبادلة بين الثوار الذين كانوا يخشون استيلاء قوى سياسية على منجزات الثوار وتضحياتهم من جهة، وخوف القوى السياسية نفسها من سلاح الثوار، وعدم قدرة الطرفين على إبداء المرونة الكافية للتوصّل إلى حلول وسط، إلى فقدان السلطة كلّها، وربما كيان الدولة الليبية نفسه.

وقد مثّل قانون العزل السياسي نقطة فاصلة في المرحلة الانتقالية، وعلى أثره تكاثفت كلّ القوى المتضررة من القانون لمقاومة مفاعيله وإسقاطه، ما أدّى إلى شقّ القوى السياسية المعارضة للقذافي التي تكاثفت سوّيّة خلال الثورة. واستغلّ اللواء المتقاعد خليفة حفتر هذا الانشقاق، وأعلن في 10 فبراير 2014 عن إطلاق ما أسماه «عملية الكرامة» لتخليص ليبيا من «الإرهابيين» متشجّعاً بمناخ إقليمي ودولي بدأ يميل لمصلحة قوى الثورة المضادة بعد الانقلاب الذي حصل في مصر. ردّت عليه القوى الثورية بإطلاق عملية «فجر ليبيا» في 13 جويلية 2014.

وبين تاريخ إطلاق العمليتين، لم يؤدّ التوافق على إجراء انتخابات عامة جديدة في جوان 2014، بوساطة الأمم المتحدة، إلى حلّ مشكلة الشرعية والتمثيل، بل زادها تعقيداً، ففي ظلّ هذه العوامل من الانشقاق السياسي الاجتماعي العمودي تؤدي الانتخابات إلى تعميق الخلافات؛ إذ ما لبث أن اندلع خلاف بين النواب المنتخبين على شرعية عقد جلسات البرلمان الجديد خارج طرابلس، ودون تسليم رسمي من المؤتمر العام السابق. وكان النواب الممثلون لتيار سُمّي «لبرالياً» (لأنّ غالبيته تتألف من قوى غير إسلامية، وهي تسمية تعوزها الدقة) قد تداعوا إلى عقد أولى جلساتهم في طبرق، بينما رفض نواب مصراتة وآخرون (وغالبيتهم ليسوا إسلاميين بالمعنى السياسي) هذا الإجراء بعده غير دستوري، وقاطعوا بناءً عليه جلسات البرلمان الجديد. ونتج من ذلك قيام البرلمان في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بتشكيل كلّ منهما حكومة ادّعت شرعية تمثيل

الشعب الليبي. وتدرجياً، تحوّل الانقسام السياسي إلى مواجهة مسلّحة شاملة مع نزوع الأحزاب والنواب في كلا الطرفين إلى تأييد كل من «عملية الكرامة»، أو «فجر ليبيا»، وتبنيها، الأمر الذي أدّى إلى فشل وساطة الأمم المتحدة واستقالة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا طارق متري (11 أكتوبر 2014) الذي حاول التقريب بين القوى الليبية بموجب أجندة وطنية ليبية، واستبداله بالإسباني برناردينو ليون الذي جاء حاملاً أجندة لأطراف دولية محددة.

تبلورت أجندة الحوار السياسي الليبي بين الأطراف المتنازعة بصورة أوضح في النسخة الثالثة من المسودة التي دأب مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، على الإضافة إليها والحذف منها لتلائم مطالب الطرفين. ومع انطلاق أولى جلسات الحوار في «الصخيرات» المغربية مارس 2015 بعد جولة في مدينة غدامس الليبية وجنيف السويسرية، تمخّضت أجندة ليون في مسوداته عن نقطتين أساسيتين، هما:

- الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

- الاتفاق على جملة من الترتيبات الأمنية.

وقد طالب ليون الأطراف المتصارعة بالاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية ترضي الطرفين وتتولى إدارة البلاد بصلاحيات لا تعقيب عليها حتى الاستفتاء على الدستور. والمقصود من النقطة الثانية التوافق على المسائل الأمنية التي تهيئ المناخ لعمل الحكومة وتنزع فتيل الصراع القائم الآن. وفي مقدمة هذه الترتيبات وقف الاقتتال وإعادة تموضع القوى المسلحة بعد إخلاء العاصمة. لكنّ موقفاً متصلباً من المؤتمر الوطني العام والذي طالب بأجندة شاملة تتضمن على سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية تراقبها، وموقفاً أكثر صلابة من البرلمان مطالباً بعدم المساس به بوصفه الممثل الشرعي لليبيين، ساهما في دفع ليون والأطراف الدولية إلى إعادة النظر في المقاربة السابقة، فكانت المسودة الرابعة. اقتربت الأفكار التي ورّعها ليون على وفدي التفاوض في مسودته الرابعة ماي 2015، من فكرة الأجندة الشاملة؛ إذ تناولت التوافق على منظومة مؤسسية فيها: حكومة ائتلافية؛ مجلس تشريعي؛ مجلس رئاسي أعلى⁽⁹⁾.

كان لافتاً للنظر حجم الضغوط الغربية التي مورست على أطراف الصراع الليبي لتوقيع «اتفاق الصخيرات» بين جماعات داخل المؤتمر الوطني في طرابلس وجماعات

داخل برلمان طبرق، لتشكيل حكومة وحدة وطنية مهمتها الأساسية دعوة «المجتمع الدولي» للتدخل عسكرياً لمساعدتها في مواجهة تنظيم الدولة. كما بدا مثيراً للاستغراب رفض القوى الدولية الراحية لاتفاق الصخيرات إبداء أي مرونة تسمح بتغيير نصوص في هذا الاتفاق، أو إمكانية دمج فئات أوسع فيه، مما أدى إلى انشقاق جديد في كل معسكر من المعسكرين المتخاصمين في ليبيا، بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه في كل من برلمان طبرق والمؤتمر العام في طرابلس⁽¹⁰⁾.

5. تنظيم الدولة يدخل على خط الأزمة

بالاستفادة من ظروف الانقسام السياسي وفوضى الميليشيات والسلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن إنتاج مصالح وطنية تؤدي إلى إعادة بناء أجهزة الدولة، بخاصة الجيش والأمن، وفرض سلطتها على كامل البلاد، وفي ظل حالة استياء شعبي من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والانفلات الأمني، وانقسام إقليمي انعكس على ليبيا في صورة اقتتال داخلي، وجد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بيئة ملائمة للنشاط.

وقامت جماعات مسلحة في فبراير 2015 - كانت أعلنت ولاءها لزعيم التنظيم «أبو بكر البغدادي» - بنشر تسجيل مصور أظهر قيامها بإعدام 21 قبطياً مصرياً كانوا يعملون في ليبيا. كانت هذه جريمة ذات بعد طائفي بغض واضح، في بلد لم يعرف الطائفية. لفتت الحادثة التي أثارت الاستنكار والاستياء عالمياً، الانتباه إلى وجود التنظيم في ليبيا، بعد أن كان وجود القوى المتطرفة المعروفة مقتصرًا على مدينة درنة. بعدها تمدد التنظيم حتى استولى على مدينة سرت التي اتخذها مقراً له، مستفيداً من وجود حالة استياء بين أبناء المدينة التي كانت تعدّ معقلاً كبيراً للنظام السابق، وحيث يكثر فيها مؤيدوه، وما كان لافتاً، تصريحات أطلقها أحمد قذافي الدم على شاشة التلفزيون من ملاده في مصر، كانت مؤيدة للتنظيم، أو متفهمة سلوكه في ليبيا.

وقد تزايدت في الآونة الأخيرة احتمالات قيام التنظيم بإعداد إمكانيات الانتقال إلى ليبيا في حال جرى طرده من سورية والعراق بفعل الهجمات التي يتعرض لها من جانب قوات التحالف في هذين البلدين، ومن ضمن ذلك خروج عدد من قيادات التنظيم بخاصة التي تنحدر من أصول شمال أفريقية باتجاه ليبيا، تحضيراً لاحتمالية

انتقاله إليها. وتتوافر في ليبيا شروطٌ عديدة تجعل منها بيئة مثالية لعمل التنظيم، مثل اتساع المساحة الجغرافية، وغياب حكومة مركزية قوية قادرة على السيطرة على الأراضي الليبية، وتوافر ثروات نفطية كبيرة، أصبح التنظيم يوليها اهتمامًا كبيرًا بعد تجربته في سورية والعراق، بوصفها تمثل موردَ دخل كبيرًا يحتاج إليه التنظيم لدفع رواتب منتسبيه وتمويل نشاطاته⁽¹¹⁾.

وبالتالي، يطرح خلال عام 2017 تساؤلًا جوهريًا حول مسارات الأزمة الليبية في عام 2018 بين التصعيد، على المستويين السياسي والعسكري من ناحية، وبين التوجه نحو التسوية السياسية، من ناحية أخرى، وهي التساؤلات التي تطرح المزيد من الأسئلة حول توازنات القوى في الداخل الليبي خلال العام الماضي، وكيف ستعكس هذه المتغيرات في مجمل التوازنات على مسار التسوية السياسية، وعلى التنازلات التي سيقدمها كل طرف من الأطراف المتنازعة في سياق التفاوض وفقًا للموازن الجديدة خلال عام 2018.

لعل أول هذه المتغيرات هو التواجد العسكري وحجم المساحة الميدانية التي يسيطر عليها كل فصيلة من الفصائل المتنازعة في الداخل الليبي، حيث شهد عام 2017 تحولًا ملموسًا في حجم الأراضي التي يسيطر عليها كل طرف من الأطراف. فقد تمدد نفوذ خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي بشكل ملحوظ في شرق وجنوب شرق ليبيا خلال العام 2017، وتمكن الجيش الوطني الليبي من فرض سيطرته على مناطق كانت تشهد العديد من الاشتباكات مع الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في الشرق الليبي، وعلى رأس هذه المناطق مدينة درنة، وهي السيطرة الميدانية التي استعان الجيش الوطني الليبي فيها بالضربات الجوية المصرية التي نفذتها القوات المسلحة المصرية ضد عدد من التنظيمات الإرهابية في ليبيا، خاصة بعد العملية الإرهابية التي وقعت في مدينة المنيا في صعيد مصر، والتي تلاها رد فعل رسمي من القوات المسلحة المصرية حفاظًا على الأمن القومي المصري، وأمن منطقة جنوب المتوسط ككل.

وبخلاف تزايد التواجد الميداني للجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا، تمكن خليفة حفتر خلال العام 2017 من عقد عدد من التفاهات مع قبائل الطوارق والتبو، وهي القبائل التي تسيطر على أغلب مناطق الجنوب الليبي. وتحولت الولاءات القبلية في الجنوب الليبي لكي تسمح لخليفة حفتر والجيش الوطني الليبي ببسط المزيد من النفوذ السياسي والعسكري في الجنوب الليبي شرقًا وغربًا. وبغض النظر عن المكاسب

العسكرية الناتجة عن السيطرة على مناطق من جنوب ليبيا، هناك عدد من المكاسب السياسية التي تؤمنها السيطرة على الجنوب الليبي نظرا لحساسية المنطقة في الوقت الحالي لعدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين في المشهد الليبي.

على الجانب الآخر، تستمر التحالفات العسكرية في الغرب الليبي في التقلص، وبات من الصعب تحديد قوة عسكرية مهيمنة على أجزاء جغرافية شاسعة من الغرب الليبي، كما أنه بات من الصعب الربط بين الأذرع السياسية والكيانات العسكرية في غرب ليبيا، وهو ما يؤدي لتراجع مستمر في الثقل السياسي للغرب الليبي في سياق الصراع. والجدير بالذكر أنه منذ بدء الانقسام السياسي، لم يعرف الغرب الليبي قوة عسكرية نظامية موحدة، بل كانت القوة العسكرية في غرب ليبيا تتجسد في صورة تحالفات بين ميليشيات متنوعة، تتفق فيما بينها على عدد من التوجهات السياسية أو المصالح المادية، ولكنها لا تمتلك رؤية وطنية أو تطلعات للتحويل المؤسسي لقوات عسكرية تابعة للدولة.

ومنذ بدء الانقسام، قادت ميليشيات «فجر ليبيا» التواجد العسكري في الغرب الليبي في سياق الصراع مع الشرق، ثم انهارت هذه التحالفات وحل محلها تحالف آخر من الميليشيات تحت اسم «البنيان المرصوص»، وهو التحالف الذي نجح بمساعدة الطيران الأمريكي في طرد تنظيم داعش من مدينة سرت في نهاية عام 2016.

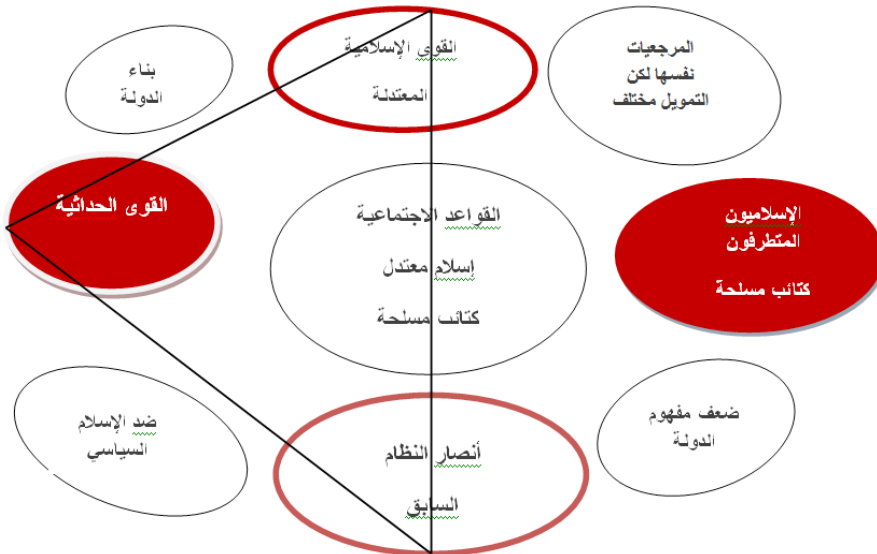
ولكن عام 2017 أظهر حقيقة مهمة فيما يتعلق بالكيانات العسكرية في ليبيا، حيث إن هناك رغبة وإرادة سياسية لقيادة عملية من التحويل المؤسسي لقوات الشرق، أو الجيش الوطني الليبي، فخليفة حفتر يسعى باستمرار لإضافة المزيد من المهنية والمؤسسية على الجيش الوطني الليبي، وهو ما يتجلى في الأكاديميات العسكرية وفي التدريب الذي تحصل عليه كوادرات الجيش الوطني الليبي من قبل القوات المسلحة المصرية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتوازي مع ذلك، ظهرت خلال عام 2017 غياب المهنية والمؤسسية عن الكيانات العسكرية الشرعية في غرب ليبيا، حيث اشتبكت قوات تابعة لخليفة الغويل، رئيس حكومة الإنقاذ، مع قوات تابعة لفايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق. واتخذت هذه الاشتباكات من العاصمة طرابلس مسرحا خلال العام 2017. وبالتالي، مع كل بوادر غياب الاستقرار التي جاء بها العام 2017، بات من الضروري التساؤل حول مستقبل الأزمة الليبية خلال العام 2018.

الخاتمة

من هذا التحليل يستنتج أنَّ المسيرة الانتقالية في ليبيا تفتقد إلى آليات فهم لبنية الصراع في هذا البلد، متحررة من الخطاب الأيديولوجي الذي يحاول الفاعلون السياسيون فرضه على القوى التي يحشدونها وعلى القوى الإقليمية وحتى الدولية، والتي من سوء الحظ أصبحت تستغل هذا الخطاب لمصلحتها. فعلى سبيل المثال لا ينبغي الاعتقاد أنَّ الأطراف الليبية المتفاوضة تمثل فعلاً قبائل، كما لا ينبغي الاعتقاد أنَّ الأحزاب تمثل فعلاً كيانات أيديولوجية اجتماعية مبنية بطريقة ديمقراطية على الاتحاد في الأفكار والأهداف.

وللاختصار نقدّم هذا الرسم المختزل لأطراف الصراع في ليبيا الذين يتباعدون ويتقاربون في ما بينهم، بحسب المرجعيات والأهداف وخصائص النسيج الاجتماعي وآليات الصراع، وكذلك بحسب السياق والتكتيك.

الشكل: أطراف الصراع في ليبيا



المصدر: المولودي الأحمر، المرجع السابق، ص 09.

هل تمثل هذه التيارات قوى اجتماعية متميزة من وجهة النظر السوسيولوجية؟
الجواب: لا. هل تمثل قبائل بعينها يأتمر الأفراد بأوامرها في كل شيء؟ الجواب: لا،
والانتخابات الأولى والثانية أثبتت ذلك. هل يمثلون قوى جهوية أو إثنية متميزة
ومستقلة؟ الجواب لا، إلا في بعض الحالات في جنوب البلاد. هل تتدخل القوى الدولية
للتأثير في صراعها وتقاربها؟ الجواب: نعم.

وفي الواقع تنتشر كل هذه القوى بالكيفية نفسها في النسيج الاجتماعي الليبي،
إلا في حالة المتطرفين الدينيين الذين يتصرفون كفرق شبه سرية. وما يمثلها السياسيون
الليبيون عمليا، على اختلاف أصنافهم، هو في الحقيقة التاريخ المحلي لعائلات تنفذت
في عهد النظام السابق، وأخرى كسبت قيمتها الاعتبارية الجديدة خلال الحرب ضد
النظام، ونخب شابة من المقاتلين منتشرة هنا وهناك، انضوت بشكل أو بآخر في كتائب
مختلفة، واتحدت مصالحها دون أن تكون لها توجهات أيديولوجية واضحة، وهي بذلك
تعدّ مخزونا للتجييش والتحالفات السياسية التكتيكية مفتوحا للجميع. ولأنّ الجميع
يستخدم الروابط الأولية في التعبير عن نفسه وعن حجمه، فإنّ الجميع يبدو على مسرح
الأحداث كمن يمثل جهة أو قبيلة أو فئة عرقية.

نستنتج من هذا التحليل جملة الأفكار التالية:

- فكرة إرساء الشرعية الانتقالية على أساس الانتخابات لا يمكن أن تكون ذات معنى
أو مثمرة من الناحية؛
- العملية، وذلك إلى أن تجري تهدئة النفوس، وصرفها عن الانتقام، وتوجيهها
بالتكوين والإرشاد نحو تبني مرجعيات ومفاهيم عمل لا تحيل إلى المحلي الضيق
وترتقي إلى مستوى المصلحة العليا للوطن؛
- وهنا أظن أنّ الأمم المتحدة ستربح كثيرا إذا ساعدت المثقفين الليبيين على البروز
إلى الساحة عوضاً أن تبقى الساحة مسرحاً للمتحاربين الذين يجيشون الأنصار عبر
مفاهيم لا تخدم بناء المجتمع الجديد؛
- أنّ الالتزام بأجندات خارجية لا يعطي الشرعية السياسية؛
- أنّ فكرة إقصاء جميع من انتمى إلى منظومة الاستبداد المنهارة قد تكون صحيحة

أخلاقيا، ولكنها تكاد تكون مستحيلة التطبيق عملياً لأن نسيج المجتمع الليبي لا يسمح بذلك. ومن ثمّ يجب تناولها من زوايا مختلفة مثل الحق في الأمان والمواطنة؛

- أنّ فكرة فرض نموذج اجتماعي ديني على المجتمع الليبي غير ممكنة، وتستند إلى قراءة أيديولوجية مغلوبة للواقع، لأنّ الأحزاب الإسلامية مثلها مثل الأحزاب الحداثية ليس لها الانتشار الكافي، كي تفكر في فرض نمط حياة محدد على المجتمع، بل إنّ ذلك لم يعد من بوابات الدخول إلى العصر الإنساني الحديث. وهذا يعني أنّ جميع الأطراف ينبغي لها أن تتخلّى عن صراع الهوية من أجل بناء الدولة الديمقراطية الحديثة؛
- أنّ الجميع خاسر مادام السلم مفقوداً، وأنّ الحرب لا تحسم مثل هذه الصراعات خاصة عندما يكون الجميع مسلحاً؛
- أنّ الخطر الذي يهدد الجميع هو التطرف الديني، ويجب أن يتحد الجميع ضده.

6. رؤية مستقبلية

لعل النقطة الأبرز التي يتطلع إليها متابعو الشأن الليبي خلال عام 2018 هي مسألة التسوية السياسية، وخطة الأمم المتحدة التي يسعى غسان سلامة، المبعوث الجديد للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الدعم في ليبيا، لتطبيقها منذ بداية ولايته وانتهاء ولاية سلفه الألماني مارتن كوبلر. يتطلع غسان سلامة خلال العام 2018 لتغيير نمط عمل الأمم المتحدة كمنظمة في ليبيا، فهو من ناحية يسعى للتأكيد على استمرارية شرعية اتفاق الصخيرات، ومن ناحية أخرى، يهدف «سلامة» لإرساء خطة طويلة المدى فيما يتعلق بالشأن الليبي، يندرج في ثناياها قضايا المصالحة الوطنية وعودة فصائل سياسية واجتماعية لمشهد صنع القرار في الداخل الليبي، وهو ما يعد تحدياً مستقلاً بذاته فيما يتعلق بعودة أنصار نظام معمر القذافي، وعلى رأسهم سيف الإسلام القذافي للعب دوراً سياسياً.

تسعى بعثة الدعم للأمم المتحدة في ليبيا لفرض عملية مصالحة سياسية تستوعب كل الفصائل المتنوعة في المشهد السياسي الليبي، ولكن الجدير بالذكر أن الأطراف الفاعلة في سياق الصراع في الوقت الحالي، وعلى رأسها خليفة حفتر وفايز السراج، لا ترغب في زيادة كيانات إضافية للمعادلة السياسية، وبالتالي، تظل الإرادة

السياسية للأطراف الفاعلة في الصراع الليبي غير قابلة لعودة رموز نظام القذافي للمشهد السياسي، سواء كان هذا الرفض على أرضية عدم القبول بعودة فصيلة سياسية معادية لثورة 17 فبراير، أو كان على أرضية عدم التوصل لتصوّر مؤسسي وسياسي لدمج عناصر النظام السابق في العملية السياسية، وهو ما يشير لغياب البعد العملي والميداني فيما يتعلق بالأداء الأممي المرتبط بمحاولات التسوية السياسية في ليبيا⁽¹²⁾.

وبالتالي، تقبع ليبيا في بداية عام 2018 تحت وطأة التساؤل حول جدلية التدخل العسكري والتسوية السياسية، ويتسجد هذه التساؤلات موقف خليفة حفتر من التسوية السياسية خلال العام 2018، خاصة بعد انتهاء المدة المقررة في اتفاق الصخيرات للفترة الانتقالية، والتي كانت من المفترض أن تنتهي في ديسمبر 2017، وهو ما استخدمه خليفة حفتر مؤخرًا لنيل المزيد من المكاسب السياسية في سياق عملية إعادة التفاوض.

ولكن الجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من حلفاء خليفة حفتر يظلوا متمسكين بالاتفاق السياسي، ويظلوا غير قادرين على معاداة الإرادة السياسية الدولية المساندة لاتفاق الصخيرات دعمًا لخليفة حفتر، وهو ما تجسد في تأكيد كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة بتمسكهم باتفاق الصخيرات، وبالتزامهم بالخارطة الأممية التي أعلن عنها غسان سلامة، والتي وإن كانت لا تحظى بالكثير من الدعم في الداخل الليبي، فهي تمتلك كل الدعم الإقليمي من قبل الفاعلين في الأزمة الليبية، والذين يرون في خارطة التسوية السياسية التي طرحها الأمم المتحدة مخرجًا من صراعات الداخل الليبي بأقل الخسائر السياسية الممكنة⁽¹³⁾.

مستقبل الأزمة الليبية في عام 2018

لذا يصبح التساؤل الأكثر منطقية في بداية عام 2018 هو استمرار شرعية اتفاق الصخيرات من عدمه، حيث أعلن خليفة حفتر انتهاء المدة المقررة من قبل الأمم المتحدة، والمنصوص عليها في اتفاق الصخيرات بمثابتها فترة انتقالية، وبالتالي لم تعد الكيانات التي تحظى بشرعية تمخضت عن اتفاق الصخيرات ممثلًا شرعيًا للشعب الليبي، بل إنها باتت كيانات لا تتسم بأي نوع من الشرعية بعد انتهاء المدة التي كان من المفترض أن يُفعل الاتفاق السياسي خلالها.

ورداً على ذلك، وعلى الجانب الآخر، تتمسك الكيانات التي تستمد شرعيتها من اتفاق الصخيرات، وعلى رأسها المجلس الرئاسي، بنود الاتفاق، وترى أن حكومة الوفاق

لم تنل إجازة مجلس النواب، وهو الشرط الذي تبدأ منه الفترة الانتقالية التي كان من المفترض أن تنتهي في ديسمبر 2017، وبالتالي، يظل الاتفاق فاعلا نظرا لعدم تفعيل الشرط الذي كان من المفترض أن يشكل نقطة بداية للفترة الانتقالية.

ووفقا للمعطيات في المشهد الليبي في الفترة الحالية، وعلى الرغم من تصريح خليفة حفتر بانتهاء شرعية الكيانات السياسية الصادرة عن اتفاق الصخيرات، إلا أن مسار التسوية السياسية للأزمة الليبية الذي تقوده الأمم المتحدة يظل هو المسار الأكثر حظا في سياق الأزمة خلال العام 2018. وتشير المعطيات على أرض الواقع إلى تقدم مستمر، سياسيا وعسكريا، للشرق الليبي، ولكن المعطيات وموازين القوى، إقليميا ودوليا، تجعل من المجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج جزءا محوريا من المعادلة.

فعلى الرغم من قلة سيطرته الميدانية على مساحات جغرافية، خاصة إذا ما تم مقارنة هذه السيطرة بالتقدم الميداني للجيش الوطني الليبي، يظل المجلس الرئاسي يحظى بدعم من عدد من الدول الأوروبية، وعلى رأسها إيطاليا، وهو الدعم الذي من المتوقع أن يستمر خلال العام 2018 نظرا للدور الذي يقوم به المجلس الرئاسي في رعاية المصالح الإيطالية في الغرب الليبي. ولذا، من المتوقع أن يشهد الصراع الليبي خلال العام 2018 تقدما ميدانيا متزايدا للجيش الوطني الليبي، ويقابله على الجبهة الأخرى دعم سياسي أوروبي مستمر للمجلس الرئاسي كبند من أحد بنود معادلة التسوية السياسية في ليبيا.

ويبدو أن عام 2018 سيشهد استمرار التساؤل حول إمكانية إقامة عملية سياسية مؤسسية في ليبيا، سواء جاءت هذه العملية في شكل انتخابات تشريعية ورئاسية، أو في شكل استفتاء على الدستور الذي من المفترض أن تنتهي لجنة صياغة الدستور من مسودته خلال الأشهر الأولى من عام 2018. وبغض النظر عن الدعم الدولي للعملية السياسية في ليبيا، إلا أن التساؤل حول إمكانية القبول بنتيجة انتخابات سياسية في بلد ينتشر فيه السلاح خارج سيطرة الدولة، وتتحكم في العديد من شؤونه ميليشيات مسلحة لا تعمل على أرضية وطنية، يظل تساؤلا مشروعا ومعني بمُخرجات عملية التسوية السياسية في الحالة الليبية.

في هذا الإطار، تشير كل المعطيات على أرض الواقع إلى أن العملية السياسية والقبول بنتائجها سيحتاج لتقديم تنازلات من قبل الأطراف المتنازعة في الداخل الليبي،

حيث سيسعى كل طرف لتأمين أعلى سقف ممكن من المكاسب السياسية، في ظل اضطراب الأطراف المختلفة لتقديم عدد من التنازلات السياسية. وسوف تكون الموازنة بين المكاسب والتنازلات السياسية في إطار عملية التسوية هي الشغل الشاغل للأطراف الليبية المتصارعة خلال عام 2018، ويبقى شرق ليبيا، وفقا لمعطيات الصراع خلال عام 2017، هو الطرف الأوفر حظا في سياق عملية التسوية.

قراءة مجمل تحولات المشهد الليبي في الفترة (2017 - 2018) توضح أن الفترة القادمة هي فترة تتراجع فيها احتمالات الحسم العسكري، في حين تتعاضد، نظرا لأسباب متعددة، فرص التسوية السياسية. ويبدو أن عام 2018 سوف يكون العام الذي يحاول خلاله كل طرف من أطراف الصراع لتأمين أكبر كم ممكن من المكاسب السياسية في سياق التفاوض حول التسوية. ومن المتوقع أن تظل الدول الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي في سعيها لتمكين حلفائها في الداخل الليبي، ولكن لن يخرج هذا التمكين عن سياق الاتفاق السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة. كما أنه من المتوقع أن يشهد عام 2018 خلافا شديدا حول عودة رموز النظام السابق للعمل العام، وهو ما سيكون بمثابة أحد الأبعاد المشكلة للجدل السياسي في المشهد الليبي خلال عام 2018⁽¹⁴⁾.

الهوامش

1. المولدي الأحمر، حلقات الفهم والفعل المفقودة في الأزمة الليبية وسبل الحل، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 02
2. زياد عقل، تحولات محتملة... تراجع الحسم العسكري وتزايد التسوية للأزمة الليبية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 2018.
3. نفس المرجع.
4. الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، جوان 2011، ص 14.
5. موسى عبدالله قريفة، الثورة الليبية : تشكل الجسم السياسي والعبور نحو الدولة، أوراق المتابعة السياسية، مبادرة الإصلاح العربي، سبتمبر 2012.
6. المولودي الأحمر، المرجع السابق، ص 06.
7. ذهب قانون العزل السياسي إلى أقصى درجات الإقصاء مقارنةً بتجارب مماثلة عربية أو غربية، إذ حظر العمل السياسي على كل من تعامل مع النظام السابق بما فيه المنشقون أو المعارضون الذين تقلدوا مناصب لفترة معينة، وهو ما دفع مجلس النواب المنعقد في طبرق لإلغائه، انظر: "ليبيا: إلغاء قانون العزل يمهد لحكومة توافق"، العربي الجديد، 2015/02/04 على الرابط <http://goo.gl/Bri4Xm>
8. وحدة تحليل السياسات، "داعش" وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016.
9. أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة، تقييم حالة، مركز البحوث ودراسة السياسات، جويلية 2015.
10. داعش " وذرائع تدخل عسكري غربي في ليبيا، نفس المرجع، ص 08.
11. نفس المرجع.
12. زياد عقل، تحولات محتملة... تراجع الحسم العسكري وتزايد التسوية للأزمة الليبية، المرجع السابق.
13. نفس المرجع.
14. نفس المرجع.